التوجهات الالمانية تجاه المملكة العربية السعودية ١٩١٩-١٩٣٣
دراسة في ضوء الوثائق الالمانية

م.د عبد الله صالح عبد الله
جامعة تكريت/ كلية الآداب / قسم التاريخ

الملخص:

كان من نتائج انتهاء الحرب العالمية الاولى خروج المانيا مثقلة بالديون والمشكلات ذات الطابع الاقتصادي بسبب حجم الخسائر المادية والعسكرية مما دفع القيصر وليم الثاني التنازل عن السلطة ومغادرة البلاد الى هولندا، وفي الوقت نفسه تشكيل حكومة جديدة(حكومة فايمار) التي حاولت البدء بسياسية جديدة وتحمل تلك المسؤولية التي فرضت عليها اعادة بناء المانيا من جديد لغرض ما حصل لألمانيا جراء تلك الحرب وكان هدفها الرئيسي التركيز على الجانب الاقتصادي مع الدول الغير اوربية وفي مقدمتها دول الشرق لغرض الحصول على السيول المالية الكبيرة لتسديد ديون المانيا واعادة بناء الاقتصاد من جديد الامر الذي توضح في التوجهات المانيا مع المملكة العربية السعودية لمدة التي اعقبت انتهاء تلك الحرب حتى عام ١٩٣٣على وفق سياسات خاصة لتحقيق المصالح الالمانية في تلك المدة.

الكلمات المفتاحية: (التوجهات الالمانية، المملكة العربية السعودية، الوثائق الألمانية).

German Attitudes Towards the Kingdom of Saudi Arabia 1919-1933
A Study in Light of German Documents

Assistant Professor Abdullah Saleh Abdullah
Tikrit University / College of Arts / Department of History

Abstract:

The results of the end of World War that Germany left burdened with debts and problems of an economic nature due to the extent of material and military losses, which prompted the short-lived William II to abdicate power and leave the country to the Netherlands, and at the same time to form a new government (the Weimar government) that tried to start a new policy and carry those The responsibility that was imposed on it was to rebuild Germany again for the purpose of what happened to Germany as a result of that war. Its main goal was to focus on the economic aspect with non-European countries, especially the countries of the East, for the purpose of obtaining large financial flows to pay off Germany's debts and rebuild the economy again, which was made clear in the directions. Germany was with the Kingdom of Saudi Arabia for the period that followed the end of that war until 1933, according to special policies to achieve German interests during that period.

Keywords: German trends, the Kingdom of Saudi Arabia, German documents

المقدمة :

خرجت ألمانيا الحرب العالمية الأولى وهي مثقلة بالديون، واقتصادها يكاد يكن منهاراً، وأوضاعها السياسية متدهورة، واضطر قيصرها وليم الثاني الى ترك عرشه وغادر البلاد الى هولندا، فجاءت حكومة (فايمار) التي تحملت مسؤوليتها في ظل ظرف خطير وصعب، فكان عليها أن تعيد بناء بلدها لكي يقف على قدميه من جديد، ويبدأ صفحة جديدة من حياته السياسية.

وسرعان ما أخذ الألمان يعيدون النظر في أوضاعهم العامة، وكان عليهم أن يركزوا بالدرجة الأساس على الجانب الاقتصادي، وأن يحاولوا إيجاد منافذ وأسواق لهم في خارج القارة الأوربية، فبدأت طروحات عدد من سياسييها بضرورة (التوجه نحو الشرق)، فكانت منطقة المشرق العربي واحدة من المناطق التي توجهت إليها أنظار الألمان، وسعوا لإقامة علاقات اقتصادية معها ومحاولة غزو أسواقها للحصول على الأموال والسيولة النقدية التي من خلالها يتمكنوا من تسديد ديون الحرب التي أقرتها معاهدة (فرساي) عام ١٩١٩، والإسهام في إعادة البنى التحتية لألمانيا التي ألقت الحرب بظلالها السوداء عليها.

تكمن أهمية البحث في دراسة (التوجهات الألمانية تجاه المملكة العربية السعودية ١٩١٩ – ١٩٣٣) في كونه يسلط الضوء على توجه دولة أوربية كبرى نحو أكبر دولة في الجزيرة العربية لم تكن بريطانيا تمتلك فيها قواعد عسكرية، ولم تخضع للانتداب كما هو الحال بالنسبة للبلدان المشرقية الأخرى التي طبق عليها هذا النظام الاستعماري، فضلاً عن كون الأماكن المقدسة مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة تقع فيها، لذلك تمتلك رمزية دينية لدى الحجاج المسلمين الذين تتجه أنظارهم إليهما كل عام لزيارتها، كما أن ألمانيا ابتعدت بعد عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٣٣ عن التدخل في شؤون الدول سياسياً أو محاولة التوجه السياسي لاختراق المشرق العربي عن هذه الوسيلة، وركز الألمان على الجانب الاقتصادي بالدرجة الأساس.

تم اختيار عام ١٩١٩ لأنها تمثل نهاية الحرب العالمية الأولى التي شهدت فيها ألمانيا تطورات خطيرة انعكست على واقعها السياسي والاقتصادي والعسكري والاجتماعي، فجاءت حكومة فايمار وحدث صراع سياسي بين الأحزاب وكان على ألمانيا دفع غرامات الحرب للحلفاء الذين احتلوا منطقة (الروهر) وأخذت فرنسا منطقتي (الالزاس واللورين) من ألمانيا، أما عام ١٩٣٣ فيمثل نهاية حكومة فايمار ومجيء النظام النازي بقيادة أدولف هتلر الى الحكم، لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات الألمانية السعودية.

تضمن البحث مقدمة ومبحثان وخاتمة. تطرق المبحث الأول الى (التطورات الداخلية في ألمانيا ١٩١٩ – ١٩٣٣)، فركز على تسنم فرديريك ألبيرت رئاسة الجمهورية بعد تخلي الإمبراطور وليم الثاني عن الحكم وما قامت به الحكومات الألمانية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى من أعمال استهدفت إخراج ألمانيا من أزمتها الاقتصادية وحاجتها الى الأموال لتسديد ما بذمتها من ديون لفرنسا والمشاريع التي عرضت على ألمانيا لانقاذها من ظروفها الصعبة مثل مشروع الخبير الأمريكي (شار دوز) (S. Dows) والاستقرار الاقتصادي الذي شهدته ألمانيا بعد تسلمها قرضاً أمريكياً،

وانسحاب الفرنسيين من منطقة (الروهر)، وانعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية عليها وما الى ذلك من جوانب تطرق إليها هذا المبحث.

أما المبحث الثاني فتخصص بدراسة التوجهات الألمانية نحو الجزيرة العربية، لاسيما السعودية بوصفها أكبر منطقة في هذه الجزيرة، وعدم وجود قواعد بريطانية على أرضها، وعدم خضوع السعودية لنظام الانتداب الاستعماري، فضلاً عن تخلفها الاقتصادي، فاستثمرت ألمانيا فيها صناعتها وأخذت تصدر لها ما تحتاجه من سلع ومنتوجات صناعية، ووجدت شركاتها التجارية أرضاً خصبة هناك، فركزت على الجانب الاقتصادي في سياستها تجاه السعودية، وابتعدوا عن كل ما يخص الجوانب السياسية التي تخلوا عنها خلال هذه المدة، فتمكنوا من تعزيز وجودهم التجاري في المملكة العربية السعودية.

وتوصلت الخاتمة الى مجموعة من الاستنتاجات التي ثبتت في نهاية البحث.

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر التي يقف في مقدمتها الوثائق الألمانية غير المنشورة (Documents of German Foreign Policy) وبعض المصادر الأجنبية والمصادر العربية والرسائل والإطروحات الجامعية التي تطرقت الى جوانب مختلفة من الموضوع الذي يخص العلاقات الثنائية بين دولة أوربية كبرى وبلد عربي في المشرق العربي تمثل بالسعودية التي كانت بحاجة الى إمكانات ألمانيا الاقتصادية المتطورة الذي نظر إليها عبد العزيز آل سعود نظرة إيجابية بسبب عدم وجود أطماع لها في بلده، وتطور شركاتها التجارية التي كان بإمكانها المساهمة في تعزيز البنية التحتية للسعودية.

المبحث الأول

التطورات الداخلية في ألمانيا ١٩١٩ - ١٩٣٣

خرجت ألمانيا من الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ – ١٩١٨ مهزومة عسكرياً واقتصادها وأوضاعها السياسية متدهورة، وشعبها يحس بمرارة الهزيمة القاسية التي ألمت ببلاده، وانتشرت الإضرابات بين العمال، وتحولت الإمبراطورية الألمانية الى مملكة ضعيفة متهالكة أثر انهيار النظام الملكي، وعانت جمهورية فايمار[١] (١٩١٩-١٩٣٣) التي تشكلت بعد انتهاء الحرب مباشرة من مشاكل عدة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية بعد أن فرضت معاهدة (فرساي) عام ١٩١٩ شروط مهينة وقاسية[٢].

انعكست الأوضاع السلبية التي عانتها ألمانيا على الوضع السياسي كثيراً، فبعد أن تسلم زمام السلطة (فردريك أيبرت) (Friedrich Eber) اضطر الإمبراطور الألماني (وليم الثاني) الى التنازل عن العرش وغادر البلاد الى هولندا، فبدأت ألمانيا تشهد صراعاً سياسياً محتدماً بين الاشتراكيين الذين كان يرأسهم أيبرت وبين الشيوعيين وقوى سياسية أخرى، فقد كان الحزب الشيوعي يسعى الى توسيع نطاق سيطرته وفرض ما عرف بدكتاتورية البروليتاريا على البلاد، إلا أن الاشتراكيين تمكنوا من إخضاعهم والقضاء على حركتهم، وقتل عدد من زعمائهم وفي مقدمتهم (كارل ليبكنيشت) (Karl Liebknecht) وروزا لكسمبرغ (R. Laxemburg) وأصبح الموقف لصالحهم[٣].

كان على فردريك أيبرت الذي أقر الحكم الجمهوري في (فايمار) (Weimar) وأثر انتخابه رئيساً للجمهورية مواجهة التشتت السياسي، ومواجهة محاولة الملكيين للعودة الى الحكم، وأن يتصدى للفكر الشيوعي الذي وجد صداه بين عمال المصانع الألمانية، وشكل حكومته الائتلافية مع الديمقراطيين وحزب الوسط، وكان على هذه الحكومة أن تقف بوجه فرنسا التي طالبت بتنفيذ شروط معاهدة فرساي بحذافيرها[٤]، وقامت باحتلال منطقي (الروهر والراين) لإجبار ألمانيا على الرضوخ لإرادتها في الحصول على تعويضاتها التي بلغت (٥٢%) من مجمل تعويضات الحرب العالمية الأولى، فتحركت حكومة فايمار دبلوماسيا ضد فرنسا، وتمكنت من أقناع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتان وقفتا في وجه الاحتلال الفرنسي لمنطقتي (الروهر والراين) وعدتا ذلك لا يتوافق مع شروط معاهدة فرساي، وأعلنت بريطانيا عدم شرعية هذا الاحتلال[٥].

عانت ألمانيا بقسوة من جراء احتلال فرنسا لأراضي الراين، فقد انتشرت المجاعة والاضطرابات في البلاد، وقويت مكانة الشيوعيين ثانية في بعض المناطق الألمانية، وسعت بعض المدن الى الانفصال من جسد الدولة مثل (بافاريا)، وفشلت محاولات الحكومة في انقاذ الموقف، وإخراج ألمانيا من أزمتها الاقتصادية لأنها إجراءاتها كانت سلبية، ولم تعالج أصل المشكلة

وجذورها، فاكتفت بفصل الموظفين المضربين عن العمل ومعهم عمال المصانع، وأصدرت عملة جديدة لأن العملة القديمة لم تعد قادرة على الصمود أمام الأزمة الاقتصادية التي عصفت بألمانيا[٦].

وكانت المشكلة الاقتصادية الرئيسة التي واجهتها ألمانيا في هذه المدة تكمن في ضياع المراكز الصناعية الكبرى في (الروهر) وإغلاق الأسواق الخارجية في وجه التجارة الألمانية، والحاجة الماسة الى رؤوس الأموال لأنهاض صناعتها، ولم تجد حكومة فايمار مخرجاً لهذه الأزمة إلا بعد تولي (غوستاف شترسمان) (Gustav Steresemann) (١٨٧٨ – ١٩٢٩) رئاسة الوزراء أي ينصب (مستشار الجمهورية الألمانية) ونجح في تحسين علاقات ألمانيا الاقتصادية والسياسية مع بريطانيا عام ١٩٢٣ وتوقيع ألمانيا لمعاهدة (لوكارنو) عام ١٩٢٥ ودخولها في عصبة الأمم عام ١٩٢٦[٧].

كان شترسمان يسعى الى إخراج ألمانيا من عزلتها ووضعها الاقتصادي السيء وأزمتها المالية، فقد تدهورت قيمة المارك الألماني بعد الحرب العالمية الأولى وفي السنوات التي أعقبتها بدرجة سريعة، ففي الوقت الذي كان الجنيه الإنكليزية قبل الحرب يساوي عشرين ماركاً ألمانيا، أصبح في نهاية عام ١٩٢١ لا يساوي سوى (٢٧٠) مارك، وفي آب ١٩٢٢ أصبح يساوي (٣٠٠٠) مارك، وفي أيلول ١٩٢٣ أصبحت قيمة الجنية الاسترليني حوالي (٤٨٠) مليون مارك ألماني، مما يدلل على حجم الأزمة المالية التي كانت تعانيها ألمانيا، فقرر شترسمان انتهاز فرصة المرونة التي أظهرتها حكومات بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا الذي وصل الى سدة الحكم فيها (أدوار هيربو) (E. Herbo) الراديكالي الاشتراكي وشكل حكومة ائتلافية فيها[٨].

ظهر في هذه المدة مشروع عرف باسم (دوز) (Dawes) الذي قام على أساس تسوية مشكلة التعويضات الفرنسية التي ترتبت على هزيمتها في الحرب، على أساس أن تترك فرنسا منطقة (الروهر) مقابل تقديم ألمانيا قرضاً كبيراً لفرنسا يعيد الثقة بالمارك الألماني، وإنشاء بنك ألماني مركزي، فوافقت فرنسا على ذلك بعد ضغوط قامت بها بريطانيا عليها[٩]، وفعلاً جلت القوات الفرنسية عن منطقة الروهر واستعاد المارك الألماني قيمته الى حد ما[١٠].

استهدف مشروع الخبير المالي الأمريكي شار دوز تأليف لجنة من عدد من الخبراء العالميين في الاقتصاد والمال ترأسها دوز نفسه في عام ١٩٢٤ للنظر في مسألة التعويضات التي كان على ألمانيا دفعها لفرنسا دون أن تضغط على ألمانيا كثيراً أو ترهقها في هذه التعويضات، وبعد دراسة الموقف والأخذ بنظر الاعتبار أوضاع فرنسا المالية قررت لجنة دوز مقررات عدة أبرزها[١١]:

١- إلزام ألمانيا بدفع مليار مارك ذهبي في العام الأول من تنفيذ المقررات، على أن يرتفع المبلغ ليصبح بعد خمس سنوات مليارين ونصف مليار مارك ذهبي.
٢- وجوب جلاء فرنسا عن منطقة الروهد.

٣- إنشاء بنك مركزي ألماني يحتكر إصدار الأوراق المالية لمدة خمسين سنة تشرف عليه هيئة مكونة من سبعة خبراء ألمان وسبعة آخرين من الأجانب.

٤- تقديم الولايات المتحدة الأمريكية قرضاً لألمانيا قدره (٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليون مارك ذهبي لغرض تثبيت العملة والحفاظ على قيمتها، وتكون السكك الحديد وبعض الصناعات الألمانية ضمانة لتسديد القرض الأمريكي.

٥- وجوب إعادة الوحدة المالية والاقتصادية الى ألمانيا.

عدت هذه المقررات نصراً لألمانيا لأنه خفض الأقساط السنوية، ولم يحدد قيمة التعويضات الإجمالية التي كان من المقرر أن تدفعها ألمانيا، كما أن مشروع دوز لم يحدد كيفية الدفع بعد مرور الخمس سنوات، فوافقت ألمانيا على هذه المقررات وأعقبتها بريطانيا وإيطاليا وبلجيكا، فاضطرت فرنسا الى الموافقة أيضاً واضطرت الى الانسحاب من منطقة (الروهر)، فأصبح للمارك الألماني قيمته الثابتة التي أعادت له الثقة من جديد، وأصبح النقد الألماني جيداً[١٢].

يعود السبب الحقيقي الى أندفاع الولايات المتحدة الأمريكية وقيامها بمنح المانيا قرضاً كبيراً الى رغبتها في عدم سيطرة دولة واحدة على القارة الأوربية تتمثل بفرنسا، وبالتالي فإن رغبة الولايات المتحدة ومعها بريطانيا اتجهت نحو إيجاد توازن بين ألمانيا وفرنسا، وعدم اضطرار ألمانيا الى إعلان إفلاسها وبالتالي وقوعها في مهاوي الشيوعية، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترى أن حصولها على ديونها من بريطانيا وفرنسا يعتمد الى حد كبير على ألمانيا، فإذا توقفت الأخيرة عن تسديد ديونها يصبح من الصعب على دول التحالف المتمثلة ببريطانيا وفرنسا أن ينفذ تعهداتها المالية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية[١٣].

شجع الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته ألمانيا بعد حصولها على القرض الأمريكي وجدولة ديونها وانعكس إيجابياً على القطاعات الاقتصادية في الزراعة والصناعة، فقد تحسن الوضع الزراعي في السنوات التي استقر فيها المارك الألماني، فحصل الفلاحون الألمان على المبالغ التي كانوا بحاجة إليها عن طريق التسليف الحكومي، فزاد مؤشر الإنتاج الزراعي وتنامى شيئاً فشيئاً خلال السنوات ١٩٢٤ – ١٩٢٥، فاسهمت الزراعة الألمانية بدور مهم للغاية في الحياة الاقتصادية الألمانية بسبب التطور السريع الذي انعكس على القطاع الصناعي، فازدادت بذلك حصة الزراعة في الإنتاج الإجمالي لألمانيا خلال المدة من ١٩٢٤ – ١٩٢٥ من (٢٢,٧%) عن السنوات التي قبلها الى (٢٨,٩%) في هاتين السنتين[١٤].

وانعكس الانتعاش والاستقرار الاقتصادي الذي شهدته ألمانيا بسبب دعم المارك الألماني والثقة به عالمياً، إيجابياً على القطاع الصناعي، فقد زاد حجم الإنتاج الصناعي في ألمانيا في السنوات ١٩٢٢ – ١٩٢٣ بنسبة (٩٠%) عن السنوات التي سبقتها، وتجاوزت ألمانيا التدهور الصناعي الذي شهدته بعد الحرب مباشرة بسبب انتزاع منطقتي الالزاس واللورين منها ومنحها الى فرنسا عملاً باتفاقيات السلام عام ١٩١٩، وفقدان ألمانيا حوالي (١١%) من إمكانياتها الاقتصادية ومقدرتها على إنتاج السلع الإنتاجية، فعلى سبيل المثال تضررت صناعة الحديد فيها أكثر من غيرها، إذ قدرت

خسارتها الإنتاجية بـ(٤٣%) من الحديد المصهور و(٣٥%) للفولاذ و(٣١%) للصفائح، وكان من أسباب هذه الأزمة هو احتلال فرنسا لمنطقة الراين من جهة، والاضطرابات السياسية التي شهدتها ألمانيا عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى من جهة ثانية[١٥].

يعود التطور الصناعي الذي شهدته ألمانيا في بعض قطاعاتها الصناعية الى إعادة العمال الذين كانوا عاطلين عن العمل الى مصانعهم لزيادة الإنتاج، والانتعاش الاقتصادي الذي وفره لهم تنفيذ مشروع (دوز)، فأصبح الإنتاج الصناعي الألماني يسير بوتائر متصاعدة، وشهد هذا القطاع ازدياداً كبيراً في انتاجيته الى الحد الذي فاق فيه فرنسا[١٦].

شجع الاستقرار الاقتصادي ألمانيا على أقامة علاقات مستقرة ومتطورة بين بلاده وبين بريطانيا وفرنسا على أسس جديدة، لذلك سعت ألمانيا لعرض رغبتها في الاعتراف بالحدود الجديدة الحالية بينها وبين بلجيكا وفرنسا على أمل أن تجلوا القوات الفرنسية من الحدود والأراضي الألمانية التي احتلتها إثر عقد المعاهدات الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، فتحمس البريطانيون لذلك المقترح الألماني، وبالفعل جرت مفاوضات أوربية بين ألمانيا وفرنسا وبريطانيا في مدينة (لوكارنو) سنة ١٩٢٥، وانضمت الى المفاوضات أيضاً كل من إيطاليا وبلجيكا[١٧].

أسهم انسحاب الفرنسيين من منطقة (الروهر) في خلق أجواء مناسبة لنجاح هذه المفاوضات الأوربية، فاعترفت ألمانيا بموجبها بالحدود الغربية بينها وبين فرنسا وبلجيكا كما أرادت معاهدة فرساي عام ١٩١٩ وسلمت بحق فرنسا في منطقتي الالزاس واللورين، ووافقت كذلك على أبقاء (أرض الراين) منطقة منزوعة السلاح، وتعهدت ألمانيا وفرنسا على عدم اللجوء الى الحرب كوسيلة لتغيير ما بينهما من حدود أو عهود[١٨].

بدأت نظرة دول الحلفاء، فرنسا وبريطانيا بالدرجة الأساس تتغير تجاه ألمانيا بعد توقيع معاهدة لو كارنو، حتى أنهما لم تعترضان على تعيين مارشال هندنبرغ رئيساً لجمهورية ألمانيا بعد وفاة الرئيس أيبرت سنة ١٩٢٥، وعدوا هذا تعيين الرئيس الجديد مجرد تكريم لجندي قديم بذل أقصى ما لديه لخدمة بلاده، وأن الروح العسكرية العدوانية لم تعد السبيل في سياسة الرئيس الجديد ما دام أقسم يمين الولاء للدستور الألماني الجديد الذي وضعه الجمهوريون على نمط الدساتير الغربية[١٩].

اتفقت الدول الحليفة على تأييد ألمانيا للدخول في عصبة الأمم[٢٠] سنة ١٩٢٦، فأصبح لها الحق في عرض قضاياها الخاصة بالتعويضات والتسليح والحدود على العصبة، مما مهد السبيل أمام ألمانيا لمفاوضة بريطانيا وفرنسا لأنهاء الجلاء عن منطقة الراين، وبالفعل تم الجلاء عن هذه المنطقة في حزيران ١٩٣٠، أي قبل الموعد الذي حددته معاهدة فرساي بأربع سنوات ونصف، وأسهم ذلك في إخراج ألمانيا من عزلتها التي فرضتها عليها معاهدة فرساي[٢١].

مهدت هذه التطورات السياسية لألمانيا أن تعيد بناء نفسها من جديد، وأن تنهض من كبوتها، وتنفض عن نفسها غبار الهزيمة، فشرعت في تحسين اقتصادياتها، واستفادت من مشروع (دوز) فتدفقت عليها في هذه المدة رؤوس الأموال الأجنبية، لاسيما الأمريكية، ومكنتها من شراء ما يلزمها

من المواد الخام، فانتعشت صناعتها وفي مقدمتها صناعة التعدين، والصناعة الحربية في منطقة الروهر، فنهض الاقتصاد الألماني وازدادت الصادرات الألمانية ازدياداً مطرداً حتى بلغت المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى(٢٢).

انعكس الانتعاش الاقتصادي على الصناعة الألمانية التي بدأت تخطو خطوات متسارعة للحاق بالدول الصناعية المتطورة، فعلى سبيل المثال ازدادت صناعة الحرير الصناعي والجلد وصناعة الشاحنات وغيرها، كما ارتفع مؤشر الإنتاج الصناعي الى (٤٨%) عام ١٩٢٣ والى (٨٣%) في عام ١٩٢٥ والى (٧٩%) في عام ١٩٢٦ والى (١٠٠%) في عام ١٩٢٧ والى (١٠٢%) في عام ١٩٢٨، ولو لم تصطدم الصناعة الألمانية بضيق السوق المحلية لازداد مؤشرها أكثر من ذلك، كما وصل عدد العاملين في القطاع الصناعي في عام ١٩٢٩ الى أكثر من تسعة ملايين وأربعمائة وواحد وثلاثين مقابل ثمانية ملايين وثلثمائة وتسعة وثلاثين عاملاً عام ١٩٢٦، مما يعد مؤشراً لتحسن الاقتصاد الألماني وازدهاره(٢٣).

لم تكن ألمانيا تشهد هذا التطور الصناعي، لاسيما في الصناعات الثقيلة بدون دعم المؤسسات الصناعية الأمريكية لها، فعمدت هذه المؤسسات الأمريكية الى تمويل الصناعات الألمانية الثقيلة، وتوطيد الصلات بين الصناعة الأمريكية ونظيرتها الألمانية، وتم إنشاء صلات اقتصادية وثيقة بين اتحاد الصناعة البريطانية وبين جمعية الصناعة الألمانية، فتمكنت ألمانيا بفضل الدعم الصناعي الأمريكي والبريطاني من أن تستعيد صناعاتها الحربية، وبدأت المصانع الألمانية بتصنيع كميات وفيرة من الأسلحة والسفن والدبابات والطائرات الحربية، وأخذت السفن التجارية الألمانية تشق البحار حاملة البضائع الألمانية ذات السمعة العالمية الجيدة الى أسواق الدول الأوربية الأخرى(٢٤).

بالمقابل حاولت فرنسا فتح صفحة جديدة مع ألمانيا بعد أن دفعت الأخيرة قسطاً من التعويضات لفرنسا، فتم إعادة فرنسا لنظرها في علاقاتها بالمانيا، ومهد ذلك المفاوضات بين دول الحلفاء وبين فرنسا في حزيران عام ١٩٢٩ التي أدت الى أنهاء احتلال قوات الحلفاء لأرض الراين، فاستمرت ألمانيا في دفع تعويضات الحرب على وفق مشروع جديد عرف بمشروع (يونغ) الذي تضمن التزام ألمانيا بدفع الأقساط الخاصة بالتعويضات لمدة تستمر الى (٥٨) عاماً. وأن تتنازل وأنتتنازل فرنسا عن قسم من حقها في التعويضات حددت بـ(١٧%) من قيمة التعويضات التي ترتبت لها، وإلزام الدول الحليفة بسحب قواتها من (ريتانيا) في مهلة أقصاها عشرة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية، وربط عملية الجلاء النهائية عن منطقة (ريتانيا) في مهلة أقصاها عشرة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية، وربط عملية الجلاء النهائية عن منطقة (ريتانيا) بتصديق المجلس النيابي الألماني على هذا المشروع، مما يتبين لنا مدى تسامح فرنسا مع ألمانيا في هذا المشروع، وذلك رغبة من فرنسا الى تغيير العقلية الألمانية، وعدم أعطاء الفرصة للأثمان في شن الحرب على الفرنسيين(٢٥).

وفي الوقت الذي انتعشت فيه اقتصاديات ألمانيا واجه العالم أخطر أزمة في تاريخه المعاصر تمثلت بالأزمة الاقتصادية العالمية التي ابتدأت في عام ١٩٢٩ وانتهت في عام ١٩٣٣، فقد كانت هذه الأزمة أخطر وأعمق أزمة اقتصادية مر بها العالم، ويكفي القول أن الخسائر المادية التي جلبتها هذه

الأزمة معها كانت تعادل الخسائر الجسيمة التي سببتها الحرب العالمية الأولى[٢٦]، وتأثرت ألمانيا بهذه الأزمة مثلما تأثرت بها حوالي (٣٢) دولة رأسمالية، فارتفع عدد العمال العاطلين عن العمل في ألمانيا الى أكثر من (٦) ملايين شخص، وبلغت نسبة البطالة بين البلوريتاريا الألمانية مالا تقل عن (٤٥%)، وتزامن ذلك مع انخفاض ملحوظ في أجور العمال الذين كان قسم منهم يعيش حالة البطالة المقنعة لأنهم كانوا يعملون لمدى يوم واحد أو يومين في الأسبوع، وارتفع عدد العاطلين أكثر إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الكساد الكبير الذي شهدته سوق العمل في ألمانيا وغيرها من الدول الأوربية الرأسمالية الأخرى[٢٧].

تركت للأزمة الاقتصادية العالمية آثاراً مباشرة على التجارة العالمية التي بدأت بدورها تعاني من مشاكل معقدة أدت الى أن يخفف مستواها الى حوالي ثلث ما كان عليه قبل انفجار الأزمة، ونجمت عن ذلك حرب تجارية فعلية بين مختلف دول العالم التي تسابقت أوساطها الحاكمة الى فرض رسوم كمركية وتعاريف كمركية جديدة كوسيلة للتخفيف عن آثار الأزمة على دولها، فقد رفعت الدول الرأسمالية ومنها المانيا رسومها الكمركية المفروضة على البضائع المستوردة من الخارج، وبدأت تخصص في ميزانيتها مقادير أقل من العملات الصعبة للتجارة الخارجية، ومنعت استيراد أنواع معينة من البضائع في سبيل الحفاظ على عملاتها الصعبة، فانخفض جراء ذلك التبادل التجاري بين البلدان المتطورة من جهة، وبينها وبين البلدان المتخلفة من جهة أخرى[٢٨].

انعكس الواقع المأساوي للتجارة العالمية ضمن سنوات الأزمة الاقتصادية على حركة النقود ودورتها، وخاصة على نظام العملات في معظم الدول الرأسمالية، واضطرت بعض الدول الى سحب الغطاء الذهبي عن عملاتها، مما أدى الى أن تفقد هذه الدول عملتها وعملة البلدان المرتبطة بها قوتها[٢٩].

عانت ألمانيا من الأزمة الاقتصادية العالمية أكثر من غيرها من الدول الأوربية الأخرى، فانهار الإنتاج الصناعي الى (٥٥%) عام ١٩٢٩، وكان هذا التراجع شديد الخطورة في إنتاج سلع التوظيف التي هبط مؤشرها في عام ١٩٣٢ الى (٣٤%) مقابل (١٠٠%) عام ١٩٢٩، كما إن إنتاج الحديد المصهور أصيب بخسارة بالغة، ومثله أيضاً حديد البناء[٣٠]، كما لم تعان الصناعة الألمانية من إنتاجها في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية فحسب، وإنما عانت من تراجع كبير في الأسعار، فقد تراجعت أسعار الجملة الى حوالي (٣٥%) بين السنوات (١٩٢٩-١٩٣٣)، وسجلت البطالة أعداداً كبيرة، إذ تضاعف عدد العاطلين عن العمل ثلاث مرات خلال المدة نفسها، فوصل الى أكثر من ستة ملايين عاطل عام ١٩٣٢، ووصلت هذه النسبة الى (٥٠%) في بعض مناطق ألمانيا، فعمت الإضرابات في المدن المختلفة لاسيما بين أفراد الطبقة العاملة، نتيجة البطالة، وانهيار الأجور الذي يمكن تقديره بـ(٣٥%) للأجور الرسمية، ونتج عن ذلك تقلص كارثي للسوق الداخلية[٣١].

اضطرت ألمانيا الى دفع مبالغ ديونها للمصارف الأجنبية، لاسيما الأمريكية التي اقترضتها منها قبل الأزمة الاقتصادية، وكان من نتائج ذلك أن ازداد حجم الفوائد التي توجب على الألمان دفعها سنوياً لمدينيها، فادت هذه الأعباء الى صعوبات بالغة، فإن إعلان الأفلاسات في داخل ألمانيا،

والصعوبات التي عانتها الصناعة والتجارة الألمانية جعل وضع المصارف الألمانية وضعاً صعباً، وقاد ذلك الدائنين الأجانب الى الشك بقدرة مدينيتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية، والى رفض تجديد تسليفاتهم للمصارف الألمانية، وبالإمكان أن نرد مصدر الصعوبات المصرفية والنقدية التي طبعت ألمانيا في السنوات ١٩٢٩-١٩٣٢، الى هذا التطور في موقف الدائنين الأجانب، وليس الى تطور التجارة الداخلية الألمانية[٣٢].

تدهور الوضع الاقتصادي لألمانيا في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية بسبب مطالبة الأمريكيين لأموالهم الطائلة التي أقرضوها لألمانيا قبل الأزمة، فقد كانت ألمانيا مدينة لمصارف نيويورك بمبالغ كبيرة، فسحب الأمريكان أموالهم من المصارف الألمانية، فتأثرت بذلك دوائر الأعمال المالية في ألمانيا كثيراً، واضطر المصرف المركزي الألماني الى استخدام ماله الاحتياط، وعجز عن مد يد المساعدة للمصارف الأخرى، فاضطر عدد منها الى تصفية حسابه، وغلق أبوابه، فتفشت البطالة بسبب استغناء المصارف عن معظم عمالها، كما ازداد عدد العاطلين الى نسب مضاعفة، فانتشر روح السخط والقلق بين صفوف العمال، وسارت مظاهرات حاشدة للعاطلين عن العمل في الشوارع الألمانية وخشي السياسيون الألمان من انتشار الشيوعية بين صفوف الطبقات المسحوقة، لاسيما أن بعض المتطرفين كانوا يرفعون الأعلام الحمراء ظناً منهم أن فيها مخرجاً لهم، وازدادت انتقادات الاشتراكيين لسياسة الحكومة الألمانية الاقتصادية، وأدى استخدام الحكومة لسياسة القمع ضد المتظاهرين الى ازدياد السخط ضدها أكثر فأكثر[٣٣].

أن ألمانيا التي كانت تؤلف ثاني أكبر دولة رأسمالية في العالم، ولأن الانتعاش الذي طرأ على حياتها الاقتصادية في سنوات ما قبل الأزمة الاقتصادية العالمية كان أسرع من جميع أقطار القارة الأوربية، لذا كان من الطبيعي أن تحتل الموقع الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث تأثرها بالأزمة الاقتصادية العالمية، ففي العام ١٩٣٢ تقلص الإنتاج الصناعي الألماني بمقدار حوالي (٤٧%) قياساً مع العام ١٩١٣؛ وفي سنوات الأزمة أشهرت (٦٨) ألف مؤسسة رأسمالية أفلاسها، واضطرت المصارف الألمانية الكبيرة الى استدعاء الشرطة لتحميها من جماهير المودعين الذين كانوا يخشون على أموالهم وودائعهم[٣٤].

هيأت هذه الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الظروف المناسبة لوصول حزب سياسي الى الحكم في المانيا وقائد ميداني تمكن من تبوأ السلطة وقيادة المانيا عبر سنوات عدة باتجاه مرحلة جديدة من حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية عرفت بمرحلة الحكم النازي، وعرفت المانيا بها بأسم المانيا الهتلرية.

المبحث الثاني

التوجهات الألمانية نحو المملكة العربية السعودية

ظهر النظام السياسي لألمانيا بعد توحيد (بروسيا) مع بعض الولايات الألمانية الأخرى في عام ١٨٧١ بقيادة بسمارك[٣٥] (١٨١٥-١٨٩٨)، فتأسست وزارة الشؤون الخارجية الألمانية (Auswartiges Amt)، وحمل رئيس وزراء الشؤون الخارجية لقب (وزير دولة)، ثم ألحقت هذه الوزارة بمكتب المستشار الذي كان يعد بمثابة رئيس الوزراء في ألمانيا خلال مدة حكم الإمبراطورية في عهد (وليم الثاني) (William II) [٣٦].

شهدت وزارة الخارجية الألمانية سلسلة من التغييرات بعد الحرب العالمية الأولى، فقد أعاد (أدموند شيلر) (E. Schuler) رئيس الإدارة القنصلية الألمانية تنظيم الوزارة، وتم إبدال لقب وزير الخارجية محل لقب رئيس وزراء الشؤون الخارجية، واستهدفت إصلاحات شيلر تحديث وزارة الشؤون الخارجية لتصبح مسايرة للعصر، وكان من بين هذه الإصلاحات إيجاد فرع ثان لوزارة الشؤون الخارجية للتجارة الخارجية، وإيجاد مكاتب رسمية تسعى لتوثيق العلاقات بين الوزارة ورجال الأعمال الألمان في خارج ألمانيا[٣٧]، وكان القصد من ذلك هو إقامة مصالح تجارية ألمانية خارج البلاد لتمكين وزارة الشؤون الخارجية من تقديم معلومات كافية عن الأوضاع الاقتصادية فيما وراء البحار للشركات الألمانية العاملة في البلاد[٣٨].

لم تشهد وزارة الشؤون الخارجية تغييرات مهمة عندما وصل الاشتراكيون الديمقراطيون الى الحكم عام ١٩٣٣، فقد بقي وزير الخارجية الألماني نفسه (قسطنطين فون نويراث) (K. Freiherr Von Neurath) وزيراً للشؤون الخارجية برئاسة (الفريد روزنبرغ) (A. Rosenberg)، وصرح الأخير بعد تسنمه منصبه قائلاً: " إن المطالب الخاصة والطموحات الفريدة للاشتراكية الوطنية سوف تجد التعبير عنها داخل المنطقة التي تعمل فيها السياسة الخارجية"[٣٩].

هيمن الحزب النازي على هذه الوزارة هيمنة كبيرة، وأخذ يعين القناصل والدبلوماسيين من أعضاء الحزب في المستشاريات والسفارات الخارجية وبدأت اتصالات هؤلاء مع الأحزاب الاشتراكية الوطنية في الخارج، وأصبح هناك منافس آخر لوزارة الخارجية الألمانية هو مكتب (ريبنتروب) (D. Ribbentirop) أحد المستشارين المقربين من أدولف هتلر ورئيس الحكومة الألمانية خلال المدة من ١٩٣٣-١٩٤٥ في الشؤون الخارجية[٤٠].

كانت هناك إدارتان تعنيان بعلاقة ألمانية بالعالم العربي، فقد كان هناك مكتب الشرق بوزارة الشؤون الخارجية الألمانية، وكان يرأسه (فون هنتغ) (Von Hentig) ومكتب آخر متصل بمكتب

السياسة الخارجية لحزب العمال الوطني الاشتراكي الألماني، وكان يرأسه (والتر مالتكه) (W.Maletke)، وكانت كلتا الإدارتين تتنافسان على تنفيذ السياسة الخارجية الألمانية[٤١].

بدأت التوجهات الألمانية نحو المشرق العربي عندما طرح بعض المفكرين الألمان شعار (الاتجاه نحو الشرق) (Drang Nach Osten) الذي دعوا فيه الى ضرورة تأسيس قاعدة اقتصادية في المشرق العربي لأن فيها سوق واعدة ومواد أولية تحتاج إليها الصناعة الألمانية، وصرح الدكتور (بولي روروباخ) (Paul Rohubach) أحد المتخصصين الألمان في شؤون المشرق العربي بإمكانية ((قيام مستقبل لألمانيا في الشرق، وفي آسيا الوسطى، وفي سوريا، وفي العراق، وفي فلسطين، وفي مناطق أخرى، فهذه المناطق يجب أن يتم فتحها بواسطة السكك الحديدية ورأس المال، وذلك ... من خلال تقديم المعونة الألمانية لها)) [٤٢].

عدّ الألمان أن التجارة هي الوسيلة الأهم في الدخول الى المشرق العربي وأن قنوات التسويق والتعامل التجاري هي الانفع مع هذه المنطقة، وسلكت الحكومة الألمانية سياسة زيادة مساحة النفوذ بصورة تدريجية في المشرق العربي بدءاً بالجوانب الاقتصادية، وتم إنشاء منظمات ألمانية خاصة بالمصالح الشرقية لتنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية الألمانية - العربية[٤٣]، واستخدم التسويق والتثقيف بأن ألمانيا ليس لها مطامع استعمارية مثل بريطانيا وفرنسا في هذه المنطقة، وأن توجهاتها لا تتعدى تقديم المساعدات الاقتصادية للمشرق العربي من أجل أن ينهض اقتصادياً ويلحق بركب الدول المتطورة[٤٤].

بدأ الألمان يوجهون انظارهم الى الحجاز لأن هذه المنطقة كانت تمثل بالنسبة لألمانيا سوقاً مناسبة، لذلك بدأ الألمان بالتخطيط لكيفية التحرك وكسب هذه المنطقة التي تمثل بالنسبة لألمانيا سوقاً مناسبة، لذلك بدأ الألمان يتابعون عن كثب الوضع الاقتصادي السياسي للجزيرة العربية، وركز الألمان على ما كان يقوم به عبد العزيز آل سعود[٤٥] من إجراءات تستهدف تعزيز سلطته في الحجاز والجزيرة العربية، وبدأت التقارير تصل الى المراجع الألمانية العليا من الممثل الدبلوماسي الألماني في القاهرة (فون شلورر) (Von Stonrer) عنه ففي الحادي والعشرين من شباط ١٩٢٦ كتب الممثل الألماني بالقاهرة تقريراً عن تصوراته عن عبد العزيز آل سعود فقال عنه: ((أن الملك عبد العزيز شخصية قوية ومؤثرة، ورغم أسلوب حياته الذي يبدو فيه قدر كبير من التدين، فإنه بالتأكيد شخصية منفتحة للأفكار الحديثة والمشروعات التنموية)) [٤٦].

بالمقابل كان عبد العزيز آل سعود يسير بخطوات واثقة باتجاه تعزيز سلطته في بلاده، وجذب إليه أنظار القوى الكبرى، لاسيما بريطانيا التي كانت تتابع عن كثب دولته وكيفية إدارته لشؤونها العامة، ولجوئه الى سياسة التفاوض مع البلدان المجاورة وتوقيعه المعاهدات لحسم الحدود معها وتأمين أراضيه وتوحيد شبه الجزيرة والحجاز تحت سيطرته وقضاءه على الفتن والاضطرابات الداخلية، فبدأ ينظر لألمانيا على أنها من الدول التي من الممكن أن تكون لها اهتمامات بمشروعاته

التنموية الطموحة، لاسيما أنها لم تظهر حتى ذلك الحين أي توجهات استعمارية تجاه منطقة المشرق العربي ولم تتدخل سياسياً في شؤونها الداخلية(٤٧).

كانت الحجاز والجزيرة العربية تمثل لألمانيا منطقة اقتصادية مهمة بالأمكان الاستثمار فيها والتجارة معها لأنها لم تكن قد استثمر فيها، وفيها موارد متعددة، فضلاً عن ذلك فإنها كانت منطقة ملائمة تماماً لزيادة الصادرات الألمانية، ولم تكن في الجزيرة العربية والحجاز صناعات محلية تعمل الدولة على حمايتها من البضائع والسلع الألمانية الصناعية، كما هو الحال في بعض البلدان والدول المتقدمة آنذاك، لذلك كان التصدير إليها من ألمانيا ضرورياً للاقتصاد الألماني لأنه يحقق لها استثمارات وأرباحاً مالية كانت بحاجة إليها في عشرينيات القرن العشرين، وبالفعل زادت الصادرات الألمانية الى الجزيرة والخليج العربي والى الحجاز تحديداً أضعافاً مضاعفة عما سبقها من سنوات أعقبت الحرب العالمية الأولى(٤٨).

كانت شركة (أي. ج. فاربين) (I. G. Farber) من أوائل الشركات الألمانية التي عملت في الجزيرة العربية، فكان لها نشاط ملحوظ في الأسواق هناك، وتركزت مبيعاتها على الأصباغ، لاسيما الصبغ الأزرق، وبعض المواد الكيمياوية المتعلقة بالأصباغ، فازدادت مبيعاتها الى الحجاز والجزيرة العربية بنسبة (٥٠%) في عام ١٩٢٦ قياساً لعام ١٩١٩(٤٩)، وكان هناك أقبال من المواطنين العرب في هذه المنطقة على أصباغ شركة فاربين لجودتها ورخص أثمانها قياساً لغيرها من أنواع الأصباغ التي كانت لدى الدول الأوربية الأخرى(٥٠).

لم يقتصر الدخول التجاري لشركة فاربين عليها فقط، وإنما مهدت هذه الشركة لدخول شركات أخرى ألمانية الى الجزيرة العربية لغرض تعزيز التنمية الاقتصادية التي بدأ خطواتها الأساسية عبد العزيز آل سعود في بلاده، وتمكن بالفعل ((أن يبني مركزاً قوياً في الجزيرة العربية جعل الألمان يدركون أن مستقبلاً واعداً ينتظر شركاتهم التجارية في الجزيرة إذا ما حصلوا على فرص هناك)) على حد ما جاء في وثيقة ألمانية(٥١).

وجدت الدبلوماسية الألمانية بعد استقرائهم للوضع في الجزيرة العربية عام ١٩٢٦ بأن ألمانيا بأمكانها أن تتعامل مع الدولة السعودية على أساس المصالح الاقتصادية والتجارية فقط، لأن عرب هذه المنطقة ينظرون إليها من هذا المنظار بالدرجة الأساس، لذلك قرر الألمان الدخول الى الجزيرة العربية دون أهداف سياسية أو استعمارية كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا وفرنسا اللتين ينظر إليهما العرب بأنهما طامعتان في الأرض العربية وقسماً المنطقة فيما بينهما بعد الحرب العالمية الأولى والمعاهدات والاتفاقيات التي تمخضت عنها، فاصبح العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، في حين تمكنت فرنسا من فرض انتدابها على سوريا ولبنان، أما ألمانيا فإنها لم تشترك في هذه المؤامرة الدولية لتقسيم المشرق العربي وليس لها أطماع فيها بتاتاً، وهمها الرئيس تركز في تحقيق التنمية الاقتصادية والتبادل التجاري فحسب(٥٢).

أدى تعزيز العلاقات التجارية بين ألمانيا والدولة السعودية الى قيام ألمانيا بأنشاء دائرة خاصة للتجارة الخارجية مع المشرق العربي عرفت باسم (الإدارة السياسية للتجارة الخارجية) Handels) (Politischs Abteilung التي تكفلت بضمان مصالح المصدرين وهي تعوضهم عن الخسائر التي قد تلحق بهم في جراء عمليات التصدير[٥٣].

استطاعت الشركات الألمانية مثل شركة (جوكر) (Junker) وشركة (سيمنس) (Siemens) وشركة (بورزيج هول) (B. Hall) وشركة (أي جي) (A. G) للصباغة وشركة (فاربين) وشركة (الأسمنت) (Zement Verbande) وشركة (رديل) (Riedel) وشركة (زاي) (Zeiss) وغيرها من الشركات الألمانية الأخرى أن تقيم علاقات تجارية أو تعقد صفقات تجارية مع السعودية[٥٤]، وبسبب هذا النشاط التجاري الكبير للشركات الألمانية داخل المملكة، ازدادت أهمية السعودية في الاستراتيجية الألمانية التي بدأت تعدها مهمة لها الحصول على عملات صعبة بإمكانها دعم وتعزيز الاقتصاد الألماني في مرحلة مهمة من مراحل التطور الاقتصادي الذي كانت تنشده ألمانيا الى الحد الذي قال أحد الخبراء الاقتصاديين الألمان عن السوق السعودية: " أنها سوق مفتوحة أمام بضائعنا وعلينا أن ندعم شركاتنا لكي تجدلها أرضاً خصبة هناك، وأن تبتعد عن كل ما يعكر صفو علاقاتنا ببلد يحكمه آل سعود الذي يطمح أن يبني دولة اقتصادية قوية"[٥٥].

وبسبب التعامل التجاري الكبير للشركات الألمانية مع الدولة السعودية والتي كان قسم منه يأخذ شكل التسديد بالأجل من قبل السعودية، لذلك عانت السعودية من مشكلة تسديد الديون التي كانت عليها من الشركات الألمانية، فحاولت السعودية رفع الكمارك والرسوم الى ما يعادل (١٠٠%) لكي تزيد دخلها وتسيطر على ديونها للشركات الألمانية التي غزت الأسواق السعودية[٥٦]، وحاول عبد العزيز آل سعود طمأنة الشركات الألمانية وجعلها تستمر في مبادلاتها التجارية مع بلاده، فطرح فكرة أنشاء مصرف سعودي في مدينة جدة، مما دفع بشركة ألمانية هي شركة (فاربين فابريكن أوتوبار) (Faarben Fabriken Ottobar) لتقديم عرض الى المملكة من أجل الحصول على امتياز طباعة عملة ذلك المصرف، إلا أن هذه الفكرة لم تتحقق بسبب أنشغال عبد العزيز آل سعود بمشاكل بلاده الداخلية، وسعيه لتوطيد الأمن والاستقرار في مملكته[٥٧].

أبدى الرأسماليون الألمان وأصحاب الشركات الألمانية استعدادهم لتقسيط مبالغ ديونهم على السعودية وقدرتهم على تحملهم التسديد لمدة معينة خوفاً من أن توقف التجارة بين ألمانيا والسعودية وسيدفع شركات أخرى لدول مثل بريطانيا وفرنسا من استغلال هذه الفرصة لصالحهم، ويكونوا بدلاء اقتصاديين عن الشركات الألمانية ويحلوا محلهم في التجارة مع السعوديين، كما أن انتظار الشركات التجارية الألمانية على تسديد ديوانها من قبل السعودية سيجعل الأخيرة تحتفظ بهذا الموقف الإيجابي، وتمنحها الأفضلية في التعامل مع شركاتها مستقبلاً[٥٨].

واصلت المؤسسات والشركات التجارية الألمانية نشاطاتها في السعودية حتى في سنوات الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣) التي انعكست سلباً على ألمانيا وعلى كل دول العالم بما فيها السعودية وبلدان المشرق العربي التي ترتبط اقتصاداتها بالاقتصاد الرأسمالي، ولم تسحب ألمانيا شركاتها التجارية في السعودية أو تقلص أعمالها خوفاً من ترك الساحة والأسواق السعودية لمنافسين آخرين، فعلى سبيل المثال بدأت شركة (أ. كنيكل أ. ج هامبورغ) (Aklinkel A. G. Hamburg) للخطوط البحرية والنقل بتوطيد المصالح التجارية الألمانية في الجزيرة العربية والعمل على تعزيزها وزيادتها، كما قام المكتب المركزي للتجارة الخارجية الألمانية (Zentrastelle Far Assenhandel) بنشر طبعة خاصة من ذيل الأسواق المالية للتجارة الخارجية في السعودية عام ١٩٣٢، وعد هذا الأصدار مرجعاً شاملاً للبيانات والتفاصيل التي تناولت مختلف الجوانب من الحياة الاقتصادية السعودية مثل الكمارك والصادرات والواردات والعملة وما الى ذلك[٥٩].

وعلى صعيد آخر حاولت ألمانيا الحصول على امتيازات نفطية لشركاتها في السعودية بعد أن رغب عبد العزيز آل سعود في أن يسهم الألمان وشركاتهم النفطية بالبحث عن النفط السعودي وأبدى استعداده لمنحها (امتياز استثمار النفط في بلاده) على حساب الشركات النفطية الأخرى للحصول على أكبر المكاسب من نفطه[٦٠]، ولكن بسبب الشرط الذي وضعه آل سعود فأن حال دون حصول الشركات النفطية الألمانية على استثمار النفط السعودي[٦١]، المتضمن منح السعودية قرضاً مقداره (١,٠٠٠,٠٠٠) جنية على شكل مبالغ ائتمائية تعطى لتلبية احتياجات السعودية التي كانت بحاجة ماسة لهذا القرض بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي ألقت بظلالها السوداء القاتمة على الاقتصاد السعودي في تلك المدة.

دخلت التوجهات الألمانية مع السعودية في مرحلة جديدة بعد تأسيس المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢ من جهة، ووصول الحزب النازي الى السلطة في ألمانيا بزعامة أدولف هتلر عام ١٩٣٣، فكان ذلك أيذاناً بسعي وزارة الشؤون الخارجية الألمانية والدوائر المرتبطة بها بالبحث عن مجالات أخرى لتعزيز علاقاتها مع المشرق العربي عموماً ومع المملكة العربية السعودية خصوصاً.

الخاتمة :

دللت المعلومات الواردة في البحث أن ألمانيا خلال المدة من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٣٣ حاولت الاتجاه نحو السعودية وبناء علاقات اقتصادية معها لاعتبارات جيوسياسية واقتصادية بسبب ما تتمتع به هذه الدولة من ثقل في العالمين العربي والإسلامي وسوقها الاقتصادية الواعدة التي كانت بحاجة الى الدعم التجاري الألماني بحكم كون ألمانيا دولة صناعية تستطيع تستطيع أن تسهم ببناء صناعة سعودية مزدهرة، وتنهض بالاقتصاد السعودي الى مراحل جيدة يتخلص من تخلفه، لاسيما أن عبد العزيز آل سعود خطا خطوات مهمة في تعزيز البنى التحتية لبلاده بعد أن اشتدت أوضاعه الداخلية وتخلص من المشاكل الداخلية التي كانت تعصف بمملكته من جميع الجهات.

لم يبد الألمان أي توجهات سياسية أو ميول للتدخل في الشؤون الداخلية للسعودية، وإنما ركزت شركاتها التجارية على الجوانب الاقتصادية فقط من أجل تطوير اقتصادها والحصول على موارد مالية كانت بأمس الحاجة إليها، وتحملت الشركات الألمانية عدم تسديد ديونها من قبل السعودية، وتعاملت مع الأخيرة بنظام الدفع الأجل من أجل أن لا تخسر مواقعها التجارية، وتحتل دول أخرى لها شركاتها الفراغ الذي سيخلفه الانسحاب الألماني من السوق السعودية.

وعندما تأسست المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢ بزعامة عبد العزيز آل سعود كانت ألمانيا من أوائل الدول التي اعترفت بها، وأقامت أوثق العلاقات الاقتصادية مع نظامها إدراكاً منها أنها واحدة من أكبر الدول مساحة في المشرق العربي، ولديها سوق بحاجة الى تواجد الشركات التجارية الألمانية، والصناعة الألمانية صناعة متطورة، وليس لألمانيا طموحات سياسية في المملكة العربية السعودية شأن بريطانيا وفرنسا اللتان قسمتا المشرق العربي بينهما وفق نظام الانتداب الاستعماري.

إن أي تحليل لما ورد في الوثائق الألمانية أكد أن التوجهات الألمانية نحو المملكة العربية السعودية كان توجهاً موضوعياً اقتضته ظروف ألمانيا وحاجتها الى أسواق اقتصادية لتصريف بضائعها والحصول على سيولة نقدية وأرباح مادية لتسديد ديونها والمستحقات التي فرضت لفرنسا عليها أثر توقيع معاهدة فرساي عام ١٩١٩، وأسهم الدبلوماسيون الألمان بدور مهم في تزويد بلادهم بحاجة السعودية للصناعة الألمانية ومجال تصريف المنتوجات الألمانية وما الى ذلك من جوانب اقتصادية لا تثير الدول الكبرى الأخرى ومنافستها مثل بريطانيا وفرنسا، كما أن السياسيين الألمان ومسؤوليهم الحكوميين أدركوا أهمية المملكة العربية السعودية لألمانيا، ومهد ذلك لدخول ألماني كبير الى الاقتصاد السعودي الذي كان متخلفاً وبحاجة الى دعم الصناعة الألمانية المتطورة آنذاك، كما نظر الملك عبد العزيز آل سعود نظرة إيجابية لمشاركة ألمانيا في دعم البنى الاقتصادية لبلاده، ومهد ذلك لمرحلة جديدة من العلاقات الألمانية – السعودية بعد وصول الحزب النازي الى السلطة بزعامة أدولف هتلر في آذار ١٩٣٣.

(١) تسنمت حكومة (فايمار) مسؤولية الحكم عام ١٩١٩ واستمرت حتى عام ١٩٣٣، وتحملت نتائج الحرب وأعبائها، وكان عليها دفع الأموال التي فرضت على الشعب الألماني، ومعالجة الأوضاع السيئة في المجالات كافة. ينظر: لويس ل شنايدر لويس، العالم في القرن العشرين، ترجمة: سعيد عبود السامرائي، بيروت، ١٩٦٠، ص١٢٥-١٣٠؛
S. Babber, The World War 1, New York, 1966, PP.67-70.

(٢) صلاح الشرقاوي، الحرب العالمية الأولى وانعكاساتها على دول الوسط، بيروت، ١٩٨٢، ص٨٠-٨٥؛ R. Harold, The World war 1, 1970, P.29

(٣) H. Nicolson, World Since 1919 – 1939, New York, 1973, P.38.

(٤) W. Jordan, Great Britain, France and the German Problem, 1918-1939, London, 1944, P.55.

(٥) عمر عبد العزيز عمر ومحمد علي القوزي، دراسات في تاريخ أوربا الحديث والمعاصر ١٨١٥-١٩٥٠، بيروت، ١٩٩٩، ص٣٥٣.

(٦) G. Stressmann, The History of German 1919-1939, New York, 1972, P.122.

(٧) P. Rain, Europe in 1919-1939, London, 1966, P.45.

(٨) عمر عبد العزيز عمر ومحمد علي القوزي، المصدر السابق، ص٣٥٤؛ أثمار كاظم سهيل الربيعي، التطورات السياسية الداخلية في جمهورية فايمار الألمانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص١٧-١٨.

(٩) لم تكن بريطانيا ترغب في أضعاف ألمانيا لصالح فرنسا التي سعت بريطانيا لجعل ألمانيا قوة رادعة ضد فرنسا التي أصبحت بعد الحرب العالمية الأولى واحدة أكبر القوى في القارة الأوربية، كما استهدفت بريطانيا من دعمها لألمانيا الى توسيع تجارتها معها. ينظر: هربرت فيشر، أوربا في العصور الحديثة والمعاصرة ١٧٨٩ – ١٩٥٠، ترجمة: عمر أبو النصر، القاهرة، ١٩٦٤، ص٦٧-٦٨.

(١٠) ستيفن جروبارد، أوربا الحديثة ١٩١٩ – ١٩٣٩، تعريب: حسن صعب، بيروت، ١٩٧٨، ص١٢٢.

(١١) للتفصيل يراجع: عبد المجيد نعنعي، التطورات السياسية في أوربا في العصور الحديثة والمعاصرة، بيروت، ١٩٧٨، ص٩٩-١٠١.

(١٢) Edward Carr, Urope Since 1923-1939, London, 1962, P.80.

(١٣) L. S. Amery, The Foreign policy of U. S. A. to France, New York, 1963, P.112.

(١٤) عادل مصطفى، التطورات الاقتصادية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، بيروت، ١٩٧٨، ص٩٣.

(١٥) William Metson, The History of German, London, 1977, PP.30-31.

(١٦) صلاح بسيوني، التطورات الصناعية في ألمانيا ١٩١٩-١٩٣٩، القاهرة، ١٩٧٩، ص٨٩-٩٠.

(١٧) فؤاد شكري، المفاوضات الفرنسية الألمانية البريطانية في لوكارنو سنة ١٩٢٥، القاهرة، ١٩٧١، ص٦٣-٦٤.

(١٨) عمر الديراوي، أوربا الحديثة والمعاصرة ١٩١٩ – ١٩٤٥، القاهرة، ١٩٧٣، ص١١٨-١١٩.

(١٩) استمد الدستور الألماني أساسه في من الأنظمة القائمة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وسويسرا، وبموجب هذا النظام أصبحت ألمانيا جمهورية ديمقراطية يتمتع المواطنون فيها الذين يتجاوزون سن العشرين حق التصويت في الانتخابات العامة، واشترط الدستور أن يتم انتخاب الرئيس عن طريق الديمقراطي الذي يشترك فيه جميع أبناء الشعب، ويحق إعادة انتخابه مرة أخرى، وتتمثل السلطة التنفيذية الحقيقية في الوزارة التي يرأسها رئيس الحكومة. يراجع: لويس ل. شنايدر، المصدر السابق، ص١٢٢-١٢٣.

(٢٠) للتفصيل عنها يراجع: إسراء طالب العاني، العراق وعصبة الأمم، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ١٩٩٨.

(٢١) F. L. Roy, German in 1925-1939, New York, PP.66-67.

(٢٢) عوض عبد العزيز، النهضة الاقتصادية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى حتى قيام الحرب العالمية الثانية، القاهرة، ١٩٧٦، ص٣٣-٣٤.

(٢٣) دايخ جبار عودة كريدي الغريري، سوريا في الاستراتيجية الألمانية ١٩٣٩-١٩٧٠، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠١٤، ص٣٢-٣٣.

(٢٤) عبد العزيز سليمان نوار، التطور الصناعي الألماني بين الحربين العالميتين ١٩١٩-١٩٣٩، القاهرة، ١٩٨٠، ص١٢٣-١٢٤.

(٢٥) ينظر: عمر عبد العزيز عمر ومحمد علي القوزي، المصدر السابق، ص٣٥٩.

(٢٦) تعادل الخسائر المادية للحرب العالمية الأولى حوالي (٢٦٠) مليار دولار ذهب. ينظر: كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ((دراسات تحليلية))، بغداد، ١٩٨٧، ص٨٧.

(٢٧) ينظر: بييررونوفان، تاريخ القرن العشرين، تعريب: نور الدين حاطوم، الطبعة الثالثة، دمشق، ١٩٦١، ص٢٧٦-٢٧٧.

(٢٨) كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ص٩٠.

(٢٩) رياض الصمد، مدخل لدراسة الأزمة الاقتصادية العالمية في العالم الرأسمالي، بيروت، ١٩٦٦، ص٩٨-٩٩.

(٣٠) جميل مرسي، التراجعات الاقتصادية في أوربا في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣)، القاهرة، ١٩٧٠، ص١٨-١٩.

(٣١) نور الدين حاطوم، تاريخ ألمانيا الاقتصادي المعاصر، دمشق، ١٩٦٨، ص٧٣.

(٣٢) M. Gorge, German Since 1929-1933, London, 1978, P.33.

(٣٣) K. Rain, The Foreign policy of German in 1929-1933, London, 1978, PP.113-114

(٣٤) كمال مظهر احمد، العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية، بغداد، ١٩٩٠، ص٨٩.

(٣٥) أوتوفون بسمارك (١٨١٥ – ١٨٩٨) من العائلات الارستقراطية ومؤسس الوحدة الألمانية في التاسع عشر الميلادي. تولى رئاسة وزراء مقاطعة (بروسيا) في شمال ألمانيا، وتمكن من توحيد ألمانيا في عام ١٨٧١ بعد أن قاد سلسلة من المعارك مع الدانمارك والنمسا وفرنسا. عنه ينظر: ثابت الناصر، بسمارك موحد ألمانيا، بيروت، ١٩٦٠، ص٣٧؛ هاشم صالح التكريتي، التغلغل الألماني في المشرق العربي، ((المؤرخ العربي)) (مجلة)، العدد (٢٧)، ١٩٨٦، ص٥١.

(٣٦) لم يستمر وليم الثاني في الحكم طويلاً، ففي عام ١٩١٨ تنازل عن السلطة لتتشكل حكومة (فايمار) في شباط ١٩١٩. للمزيد من التفاصيل يراجع: أدموند تيلور، سقوط الأسر الحاكمة، ترجمة: علي عزت الأنصاري، القاهرة، ١٩٦٥، ص٥٤٧؛ أثمار كاظم سهيل، المصدر السابق، ص٣٣.

(٣٧) K. Doss, The History of the German Foreign Office, London. 1982, PP.225-226.

(٣٨) P. G. Laurren, Diplomats and Bureauerats, Stanford, 1976, P.227.

(٣٩) Qouted in: Johu L. Heineman, Hitler's First Foreign Minister, Berkeley, 1979, P.122.

(٤٠) مهند عبد الله محمد، سياسة ألمانيا الهتلرية تجاه المشرق العربي، دمشق، ١٩٨١، ص٩٣.

(٤١) K. Doss, Op. Cit., P.227.

(٤٢) مقتبس من: فهد عبد الله السماري، الملك عبد العزيز وألمانيا، دراسة تاريخية للعلاقات السعودية – الألمانية، الرياض، ١٩٩٩، ص٢٣.

(٤٣) W. L. Gerhard, The Foreign Policy of Hitler's Germany, London, 1980, P.66.

(٤٤) H. M. Scher, Europe Laives of Middle East 1936-1954, New York, 1972, P.44.

(٤٥) ولد عبد العزيز آل سعود عام ١٨٨٠ في الرياض ، وهو مؤسس الدولة السعودية التي اصبح ملكاً عليها عام ١٩٣٢ حتى وفاته عام ١٨٥٣ . ينظر: رأفت غنيمي الشيخ، تاريخ العرب الحديث، القاهرة، ١٩٨٠، ص٢١٢-٢١٥.

(٤٦) Qouted in: D. O. G. F. P., 2724/36, From: Von Stonrer, To: Berlin, 22/2/1926.

(٤٧) محمد عمر، عبد العزيز آل سعود والدول الكبرى، بيروت، ١٩٧٧، ص٥٣-٥٤.

(٤٨) DOG. F. P., 332/12, From: Von Stonrer, To: Berlin, 25/3/1926.

(٤٩) D. O. G. F. P. 242/12, From: Saudia Arabia,To: Berlin, 28/6/1926.

(٥٠) حسين شحادة، العلاقات الألمانية مع البلدان العربية ١٩١٩-١٩٣٩، بيروت، ١٩٩١، ص١٣٦.

(٥١) D. O. G. F. P., 311/25, From: Saudia Arabia, To: Berlin, 30/7/1926.

(٥٢) D. O. G. F. P., 311/27, From: Saudia Arabia, To: Berlin, 30/8/1926.

(٥٣) F. Abdull Al Samary, Germany-Saudi Arabia Relations 1919-1939, Culiforina, 1939, 1939, P.53.

(٥٤) D. O. G. F. P., No.186, From: Saudia Arabia, To: Berlin, 30/11/1926.

(٥٥) Quoted in: J. I. Heineman, The life of Alfred Rosenberg, London, 1999, P.92.

(٥٦) D. O. G. F. P., No.123, From: Farben, To: Resse, 12/12/1926.

(٥٧) أحمد أيمن، الملك عبد العزيز آل سعود منشيء دولة، القاهرة، د.ت، ص٧٣؛
F. Abdull Al Samary, Op. Cit., P.72.

(٥٨) D. O. G. F. P., No.129, From: I. G. Farben, To: Berlin, 27/12/1929.

(٥٩) عبد الله أحمد السعدون، علاقات ألمانيا بدول الجزيرة والخليج العربي، الكويت، ١٩٧٧، ص٣٨-٣٩؛
F. Abdull al Samary, Op. Cit., P.66.

(٦٠) للتفصيل عن التنافس الأجنبي على النفط السعودي يراجع: طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني – الأمريكي على نفط الخليج العربي، بغداد، ١٩٨٢، ص١٧٩-١٨٥.

(٦١) D. O. G. F. P., No.130, From: I. G. Farben, To: Berlin, 12/12/1932.